

**تقرير**  
**عن دور السلطات دون الوطنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**  
**في التعامل مع التشدد والتطرف العنيف عند الشباب**

تم إعداد هذا التقرير بواسطة المقرر محمد كمال الدالي، محافظ الجيزة بمصر، وتم إقراره في الجلسة العامة التاسعة للجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية والتي انعقدت في 21 فبراير 2018 في الجيزة بمصر.

## دور السلطات دون الوطنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط في التعامل مع التشدد والتطرف العنيف عند الشباب

تعد ظاهرة الإرهاب من أخطر الظواهر التي يواجهها عالمنا المعاصر وأكثرها تعقيدا وتشعبا، فقد انتشرت بشكل غير مسبوق لتشمل كل بقاع العالم تقريبا أي اتسع النطاق الجغرافي الذي تتحرك فيه بحيث يصعب حصرها في منطقة أو دولة بعينها، وهو بعد جديد يضاعف من خطورتها، فنجدها في الشرق الأوسط، وفي أفريقيا وفي أوروبا وأمريكا متجاوزة لكل الحدود والقوميات، بل وباتت تضم بين صفوفها أعضاء من مختلف الجنسيات الشرقية والغربية معا مما يؤكد استمرار قدرتها على التشعب والامتداد ومن ثم يفرض هذا التحدي دور ومسئولية أساسية على السلطات المحلية في مكافحة التشدد والتطرف لدى الشباب .

هناك عوامل أساسية تعطي للإرهاب القدرة على النمو والانتشار السريع ربما لم تتوافر بهذه الكثافة في العقود الماضية، وفي مقدمتها الأفكار المتطرفة العابرة لحدود الدول وكذا الإعلام بأدواته التقليدية والحديثة والتي تستخدمها التنظيمات الإرهابية للتحريض على الأفكار المتطرفة والتي تمتلك بعض من القنوات الفضائية وكذا وسائل التواصل الاجتماعي (فيس بوك /تويتر / ....) لتحقيق أهدافها ونشرها على نطاق واسع خاصة بين الشباب والذي يقبل بشدة على تلك الوسائل مما يساعد على تجنيدهم في صفوفها كمقاتلين، معتمدة على أكثر الأدوات التكنولوجية المتطورة الحديثة للترويج لأشد الأفكار الرجعية والمتخلفة، حيث تتعدى الرقابة الفعلية عليها. ولا شك ان التحديات الاقتصادية التي يعاني منها الشباب تجعلهم أكثر عرضة للوقوع في براثن الإرهاب مما زاد من تأثير تلك الأفكار المتطرفة وما يواكبها من زيادة استخدام الإعلام ووسائل التواصل الحديثة والتي بدورها تزيد من الصراعات الدولية والإقليمية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والمتوسط بصفة خاصة. وتعتبر الهجرة غير الشرعية من ضمن العناصر التي لها تأثير على الإرهاب. وجدير بالذكر أن التمويل والدعم الذي تقدمه بعض الدول لتلك التنظيمات الإرهابية له دور رئيسي في مواصلة نشاطها الأثم.

لهذه الأسباب فإن التصدي لظاهرة الإرهاب يتطلب تضامير الجهود الدولية معاً كيتوتى بثمار ملموسة، لكن ما يعيننا في هذا الصدد هو الجهود المحلية.

### التوصيات:

#### 1. تعزيز دور السلطات المحلية:

أن منع التطرف يتطلب منح الفرصة للأشخاص المحليين، وقيام البلديات بدور أساسي في تصميم وتنفيذ برامج تستجيب للاحتياجات الفعلية للشباب في المجتمعات المحلية المختلفة. وتحتاج السلطات المحلية في المنطقة إلى تطوير برامج توعوية، وإدماج اجتماعي وتنمية مجتمعية تشاركية تركز على مكافحة التطرف مع تعزيز الشعور لدى الشباب بالانتماء إلى مجتمعهم وزيادة الثقة بين الأشخاص وممثلهم أو نوابهم المحليين.

2. مشاركة الشباب:

تعد المبادرات الشبابية في المجتمعات التي تتسم بقابليتها الكبيرة للتعرض للتجنيد من قبل التطرف، كالمناطق الحدودية، جديرة بالدعم المالي على وجه التحديد. ويجب تشجيع ودعم المبادرات الوقائية المحلية المستقلة الخاصة بالشباب، لأن الشباب في المجتمعات المحلية على دراية أكثر بشكاوى ودوافع أقرانهم وبكيفية زيادة وعيهم ومنعهم من اعتناق آراء متطرفة.

3. تعزيز دور المرأة في التعامل مع تطرف الشباب:

إن جهود مكافحة التطرف تحتاج إلى إدماج المرأة على جميع المستويات، ومعاملتهم كشركاء مساويين للرجال عند التعامل مع مشكلة تطرف الشباب. ويمكن للبرامج الوقائية التي تستهدف المعلمات في المدارس، وخاصة في المناطق المهمشة اجتماعيًا، وتدريبهن على التعامل معتدلين مكافحة التطرف، أن تؤدي إلى زيادة الوعي وتقديم دعم نفسي واجتماعي للطالبات المعرّضات للخطر. ويمكن للمعلمات أيضًا تطوير التواصل مع الأمهات في المجتمعات المحلية لزيادة وعيهن ومهاراتهن في وقاية أطفالهن من التحول لتوجهات متطرفة.

4. الاستثمار الاجتماعي والاقتصادي:

أن مستوى الارتباط بين التطرف والفقر يتباين من بلد لآخر. ويمكن للنمو الاقتصادي وتوفير الوظائف أن يحسّن من إدماج الشباب في المجتمعات المحلية، ولكن يجب أن يقرن توفير الوظائف بإصلاح التعليم، وخاصة ما يتعلق بالتدريب المهني.

5. الاستثمار الثقافي والرياضي:

يجب إنشاء وفتح مجالات ثقافية ورياضية بديلة أمام الشباب لمواجهة مشكلة التصحر الثقافي. كما يجب أن يكون هناك أماكن متعددة يمكن أن يقضي فيها الشباب أوقات فراغهم؛ وأنشطة ترفيهية بتكلفة مناسبة؛ وبشكل عام يكون هناك منفذ للشباب للتعبير عن أفكارهم. ويجب أن تقوم الحكومات المركزية بزيادة ميزانية السلطات المحلية والإقليمية لتمكينها من المساهمة في تطوير البنية الأساسية الاجتماعية والثقافية والرياضية.

6. تمكين منظمات المجتمع المدني:

يجب أن يكون هناك دعم لمنظمات المجتمع المدني الشعبية بغرض تصميم برامج الحوار وتبادل المعارف مع الشباب المهتمش وعائلاتهم من أجل المساعدة في حماية أمن مجتمعاتهم ومنع أطفالهم من الانضمام للجماعات الإرهابية.

7. الونام الاجتماعي:

يجب أن يكون هناك تطوير لبرامج تستهدف تحسين الونام الاجتماعي والمساواة بين المجتمعات المضيفة واللاجئين. ويتطلب تحقيق ذلك استهداف المجموعات والشرائح الاجتماعية المحرومة والأكثر عرضة للتأثر، ويتضمن ذلك الأشخاص الفقراء، وأطفال الشوارع، والبدو في برامج التنمية الاجتماعية، وتسهيل القواعد والتنظيمات الحكومية بالنسبة لهذه المجموعات بحيث تندمج اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا في مجتمعاتها المحلية.

8. توصيات للسلطات المحلية:

هناك العديد من التدابير الوقائية الواجب إتباعها، نستوضحها فيما يلي:

- إصلاح النظام التعليمي وإنشاء وتحسين فرص التدريب المهني؛ وتحسين مهارات التفكير النقدي لدى الطلاب؛ وتدريب المعلمين على إدراك مؤشرات أو علامات التطرف وكيفية طلب الدعم للتعامل مع هذه العلامات، وفي نفس الوقت الحفاظ على علاقة إيجابية مع الطلاب وتطوير المساحات المتاحة في المدارس الكبيرة لتصبح مراكز اجتماعية محلية مشتركة حيث يمكن للطلاب وعائلاتهم وأفراد المجتمع قضاء وقت فراغهم.
- ينبغي لمديريات وإدارات التعليم بالمجتمعات المحلية أن تتواصل وتتشارك مع الدعاة والوعاظ المعتدلين.
- يجب بذل الجهود لمعالجة العوامل التي قد تجعل الأفراد أكثر عرضة للتأثر بالتطرف، ويتضمن ذلك الحرمان الاقتصادي، وغياب التدريب المهني وفرص العمل، والتمييز.
- ينبغي للسلطات المحلية أن تتخطى النهج أحادي الأبعاد في مكافحة التطرف، والذي يركز فقط على التدابير الأمنية.
- ينبغي للسلطات المحلية أو البلديات في منطقة المتوسط أن تشكل شراكات مع نظرائها والتي طورت نماذج مختلفة لمكافحة التطرف لكي تستفيد من خبراتها وأفضل ممارساتها.
- يجب أن يكون هناك تحسين في القدرات الفنية والبشرية على المستوى المحلي، وذلك لمعالجة التطرف.
- يجب أن يكون هناك تحسين للتواصل والتنسيق بين الولايات أو المحافظات والمجالس المحلية والبلديات المختلفة، والتي من خلالها يمكن للممثلين المحليين والممارسين والأخصائيين المجتمعيين الاجتماع بشكل منتظم لتبادل المعارف والخبرات حول أفضل الممارسات وتطوير تدابير محلية لمحو التطرف.
- على السلطات المحلية أن تعطي أولوية لإنشاء مراكز مجتمعية في الأحياء المهمشة الريفية والحضرية وأن تشجع الحوار والتطوع.
- يجب أن تقدم السلطات المحلية تدريباً مهنيًا إلى الشباب (رجال ونساء) في المجتمعات المحلية والأخصائيين العاملين في منظمات السلطة المحلية وأن تحسن التعاون بين المجموعتين من أجل تنفيذ برامج وقائية فعالة.
- على السلطات المحلية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني أن تمنح الأولوية لتضمين المرأة (الأمهات، والطالبات، والأخصائيات، وناشطات المجتمع) في كافة برامج مكافحة التطرف، باعتبارهن عوامل أساسية لمكافحة التطرف. وينبغي للبرامج أن تعطي الأولوية لزيادة وعي الأمهات بكيفية منع تطرف أبنائهن من خلال استخدام

الوسائط الاجتماعية وبرامج التليفزيون. كما ينبغي تدريب الواعظات الإناث على تقديم محاضرات إلى الأمهات في

دور العبادة والمدارس في المناطق الريفية والحضرية الفقيرة.

- ينبغي إدماج الشخصيات المؤثرة في المجتمعات المحلية في جميع برامج المراكز المجتمعية من أجل استغلال شبكاتهم الاجتماعية، ومعارفهم، وتأثيرهم لتوفير الحماية والأمن للسكان ومن أجل تعزيز التماسك الاجتماعي.
- يجب تشجيع المجتمعات على إظهار الانفتاح وقبول شبابها، كما ينبغي إشراكهم في صنع القرارات.
- يجب أن يكون هناك تحسينات في مرافق الصحة العقلية والنفسية، وتدريب موظفيها، وزيادة الوعي العام بمشاكلها، مع الأخذ في الاعتبار توصيات منظمة الصحة العالمية في هذا الصدد.
- تركيز الاهتمام بالمجالات الخدمية الملموسة والعمل على إبراز الجهود في التنمية المستدامة إعلامياً للحيلولة دون استغلال الفصائل المتطرفة لتلك الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها بعض الدول.
- الاهتمام بتعليم الأطفال والشباب الانتماء وحب الوطن ومخاطر الإرهاب وتطبيق منهج القراءة الحرة Free Reading والذي يؤثر في تكوين الطفل، وامتداد المكتبات بكتب مبسطة تخاطب عقلية الطفل في تلك المرحلة العمرية بحيث تتناول مفاهيم ومبادئ اجتماعية توضح أفكار ومفاهيم الجماعات المتطرفة المنغلقة تدريجياً وآثارها عليه وضرورة الاهتمام بتطوير الاعمال والبرامج التليفزيونية التي تخاطب مختلف المراحل العمرية في هذا الشأن وعدم اقتصرها على البالغين فقط بحيث يصل للطفل بطرق متنوعة ومفهومة.
- تعزيز دور ونموذج الطلبة المتفوقين في كافة المجالات وتقديمهم لعروض وندوات للشباب والطلبة على المستوى المحلي حيث يهدف ذلك إلى إحداث نقلة نوعية من حيث زيادة حصيلة الطلاب المتفوقين دراسياً من ناحية والترجمة المعلومات المكتبية إلى سلوكيات واقعية في حياة الطلاب من ناحية أخرى. وتشجيع الطلبة ورعايتهم للاستمرار في التفوق وذلك بتوجيه مزيد من الاهتمام به وحث أولياء الأمور علي متابعتهم وفق الرعاية التربوية المناسبة لتحقيق الشعور بالرضا عن النفس وانعكاس آثاره علي التحصيل الدراسي والمحيط الاجتماعي داخل المجتمع ومساعدة الطالب علي فهم شخصيته والتعرف علي قدراته الشخصية لتحقيق التميز العلمي المطلوب وذلك من خلال :

(1) توجيه الطالب وإرشاده لكي يصبح عضواً صالحاً في بناء المجتمع.

(2) بحث المشكلات التي قد يواجهها والعمل علي حلها.

(3) العمل على إكتشاف المواهب وقدرات الطلاب المتفوقين وتوجيه واستثمار تلك المواهب والقدرات بشكل

يعود بالنفع على الطالب خاصة وعلى المجتمع بشكل عام.

(4) تسخير المكتبات العامة مجاناً للطلبة ودفعهم على ارتيادها لخدمة أغراضهم العلمية ووضع الحوافز

المعنوية والمادية الممكنة.

(5) تهيئة المعامل والمختبرات لإجراء التجارب العلمية والعملية لإتاحة الفرصة لهم

لإستغلالواستخداممقدراتهم الابتكارية وتنميتها إيجابياً.